



**Tikrit Journal of Administration  
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The impact of some monetary policy variables on economic growth  
in Iraq for the period 2005-2019**

Assist. Lecturer: Ismat Ibrahim haji  
Duhok Technical Institute  
Duhok Technical University  
Ismat.Ibrahim@dpu.edu.krd

Assist. Lecturer: Kovan taha abdulla  
College of Administration and Economics  
University of Dohuk  
kovan.germaviI@uod.ac

Assist. Lecturer: Shamal Khalil rashid  
College of Administration and Economics  
University of Dohuk  
shamal.rasheed@uod.ac

**Abstract:**

The exchange rate and the money supply are fundamental monetary policy tools, which constitute a significant aspect of the state's economic policy, on which it depends to achieve its economic goals, most importantly which is achieving economic growth, since monetary policy is an effective mechanism and a basic pillar on which to reach monetary stability on one hand and economic stability on the other, as monetary policy tools constitute the link between the monetary side and the real side of the economy, From this point of view, the purpose of this research was formed, which is the impact that monetary policy tools implement, represented by the exchange rate and money supply, Does the Iraqi economy depend on these policies and their effects, or are there other alternatives to raise growth rates?. The researchers reached the most substantial-conclusion, which is that the monetary policy tools under study are considered one of the leading policies and have a direct impact on the economy, but their impact is still limited on the Iraqi economy, furthermore, the relative stability in the Iraqi dinar exchange rate contributed to achieving economic growth, whilst the fluctuations in the money supply had a negative impact on economic activity.

**Keywords:** Monetary Policy· Economic Growth.

## آثر بعض متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة

٢٠١٩-٢٠٠٥

م.م. شمال خليل رشيد  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة دهوك

م.م. كوفان طه عبدالله  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة دهوك

م.م. عصمت إبراهيم حاجي  
المعهد التقني دهوك  
جامعة دهوك التقنية

## المستخلص:

يعتبر سعر الصرف و عرض النقد من ادوات السياسة النقدية الاساسية والتي تشكل جانب مهم من السياسة الاقتصادية للدولة والتي يعتمد عليها لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومن اهمها تحقيق النمو الاقتصادي، اذ تعتبر السياسة النقدية الية فعالة وركيزة أساسية يعتمد عليها للوصول الى الاستقرار النقدي من جهة والاستقرار الاقتصادي من جهة اخرى اذ تشكل ادوات السياسة النقدية حلقة الوصل بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي من الاقتصاد، من هذا المنطلق تشكل الهدف من هذا البحث وهو الاثر الذي تمارسه ادوات السياسة النقدية والمتمثلة ب سعر الصرف و عرض النقد على النمو الاقتصادي في العراق وهل أن الاقتصاد العراقي يعتمد على هذه السياسة وتأثيراتها أم لديه بدائل أخرى للرفع من معدلات النمو وتوصل الباحثون إلى أهم استنتاج والمتمثل بأن ادوات السياسة النقدية موضع الدراسة تعتبر واحدة من السياسات الهامة ولها أثر مباشر على الاقتصاد الا انها لا تزال محدودة الاثر في الاقتصاد العراقي كما ان الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار العراقي ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بينما كانت تقلبات عرض النقد اثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، سعر الصرف، عرض النقد، النمو الاقتصادي.

## المقدمة

إن النمو الاقتصادي ومنذ القدم كان موضع اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية إذ تعمل اغلب بلدان العالم على رفع معدلات النمو الاقتصادي لديها بغية رفع المستوى المعيشي لسكانها، ومن أجل تحقيق ذلك فالحكومات لجأت إلى مجموعة تدابير وسياسات من شأنها زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، وعلى هذا الاساس اعتمدت نوعين اساسيين من السياسات هما السياسة المالية والسياسة النقدية من قبل صانعي هذه السياسات لأجل توجيه الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن هاتين السياستين تكملان بعضهما في اغلب الاحيان الا انصار النظرية النقدية يرون ان السياسة النقدية تمارس تأثيرا أكبر على الاقتصاد ونشاطه بينما يعتقد الكنزيون واخرون أن السياسة المالية هي التي لها تأثير كبير على الاقتصاد ونشاطاته، وبالتركيز على السياسة النقدية يتبين ان فاعلية اداء هذه السياسة تعتمد وبشكل واضح على هيكلية الاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه على العالم الخارجي فضلا عن التطورات في القطاع المالي الذي له تأثير على الاقتصاد ونموه ولهذا اكتسبت السياسة النقدية في العقود الأخيرة دورا كبيرة وخصوصا بعد أن ازداد تدخل الدولة في النشاط،

**أهمية البحث:** تأتي أهمية الدراسة من خلال الدور الممارس ادوات لسياسة النقدية ومنها سعر الصرف و عرض النقد وتأثيرها على الاقتصاد ونموه بشكل كبير ولمختلف بلدان العالم مما يستوجب من صانعي السياسة الاقتصادية اعطاها المزيد من الأهمية عند رسم الاقتصاد وسياساته.

**هدف البحث:** يهدف البحث الى بيان مدى تأثير النمو الاقتصادي في العراق ببعض ادوات السياسة النقدية والمتمثلة بسعر الصرف وعرض النقد

**مشكلة البحث:** من خلال التطورات والتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العراقي يمكن طرح مشكلة البحث بأي مدى ساهمت متغيري السياسة النقدية المتمثلين بسعر الصرف وعرض النقد في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

**فرضية البحث:**

١. متغير سعر الصرف فعال وله أثر معنوي على النمو الاقتصادي في العراق.
  ٢. متغير عرض النقد وهو ايضا فعال وله أثر معنوي على النمو الاقتصادي في العراق.
- منهجية البحث:** اعتمد الباحثون اسلوب الجمع بين الأسلوبين الوصفي في دراسة الأفكار والجوانب النظرية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والسياسة النقدية، والمنهج القياسي من خلال بيان أثر بعض المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي في العراق.
- إطار البحث:** تتمحور الدراسة حول أثر متغيري سعر الصرف وعرض النقد على النمو الاقتصادي في العراق للفترة الممتدة من سنة (2005 الى 2019).

### المبحث الأول: الجانب النظري

**أولاً. ماهية السياسة النقدية:** هي واحدة من السياسات الاقتصادية التي لها أثر مباشر على الاقتصاد لأي دولة حيث يعرفها اينزه على أنها السياسة التي تشمل جميع الإجراءات النقدية إذا كان هدف السياسة نقدي أم غير نقدي، وكذلك جميع الإجراءات الغير نقدية التي تؤثر في النظام النقدي. كما وعرفها الاقتصادي باش بأنها عمل الحكومة والذي يؤثر بصورة فعالة في تركيبة وحجم الموجودات السائلة المحتفظة في القطاعات الغير مصرفية سواء بشكل عملات أو وديعة أو سند حكومي (طاوس، ٢٠١٥: ٣٥).

اما ساو فيعرفها بأنها العمل التي تقوم به سلطة النقد لتغيير حجم النقد أو تأثير على كلفة الحصول عليها والتي تقتصر على الوسائل أو الإجراءات المستخدمة من قبل سلطة النقد دائما لمراقبة عرض النقد، وبلوغ هدف معين من اهداف السياسة النقدية كهدف الاستخدام الأمثل (زين الدين، ٢٠١٣: ٣) كما يمكن ان تعرف بانها عملية تحكم البنك المركزي بعرض النقود زيادة ونقصانا (محمود، ٢٠١٨: ٧٦) من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لها بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي يعمل بها سلطات النقد بإصدارها بهدف التأثير على المتغيرات النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المستهدف (سالم، ٢٠١٨: ١١).

### ثانياً. أدوات السياسة النقدية:

#### أ. الادوات الكمية:

١. **سعر إعادة الخصم:** إن تركيز احتياط البنك التجاري لدى البنك المركزي من الممكن ان تزيد من قدرة هذه الأخيرة في تقديم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية، وقد ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض من ناحية التاريخ بإعادة الخصم للبنك المركزي، وعادة البنوك تلجأ للبنك المركزي من أجل خصم أوراقها عندما تحتاج للسيولة التي تستخدم في تقديم القروض بشكل عام ولمختلف الأفراد (سالم، ٢٠١٨: ١٧).
٢. **عمليات السوق المفتوحة:** البنك المركزي يقوم ببيع وشراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية بهدف التأثير على الأرصد النقدية المتاحة لدى الجهاز المصرفي والتي تستخدم لخلق الائتمان،

وبالتالي التأثير على حجم عرض النقد والقيام بعمليات السوق المفتوحة والتي بالأساس يعتمد على الوضع الاقتصادي في الدولة (حليمة، ٢٠١٩: ١٠).

٣. **التغير في نسبة الاحتياطي القانوني:** التغير في نسبة الاحتياطي القانوني أحد الوسائل المعتمدة من قبل البنك المركزي للسيطرة على نشاط أي بنك تجاري وتوجيهها بما يتمشى والظروف الاقتصادية للبلد، كذلك من أجل جعل البنوك التجارية قادرة على مواجهة خطر الإفلاس التي قد تتعرض له في حالة تزايد السحب غير المتوقع في آن واحد من قبل المودعين، ثم أن هذه الوسيلة تمكن البنك المركزي من تنظيم الائتمان والسيطرة عليه (ثاميدي، ٢٠١٢: ٨).

#### ب. الأدوات النوعية:

١. **هامش الضمان المطلوب:** هي النسبة التي يدفعها المضاربون في أسواق الأوراق المالية من أموالهم لتمويل مشترياتهم من هذه الأوراق بشرط أن يسدد البنك المركزي النسبة المتبقية ويقوم هذا الأخير بالتحكم في هذه النسبة لتحديد حجم القرض التي تمنحه البنوك التجارية للمضاربيين لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية فتتخفف هذه النسبة المتعلقة بالأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوبة مما يدفع بالمضاربيين للإقبال على شراء هذه الأصول ورفع النسبة المتعلقة بالأوراق المالية بالقطاعات الغير المرغوبة أو التي تعرف تضخما فيقل الإقبال على شراءها (حليمة، ٢٠١٩: ١١).

٢. **التميز في أسعار إعادة الخصم الاوراق التجارية:** هذه الأداة تلجأ إليها في الدول المتخلفة عادة من حيث درجة تطور مؤسسة المال والنقد إذ يتم تحديد سعر مختلف لإعادة خصم الاوراق المالية كضمان مقابل القرض، عادة يوجد سعر أساسي غالبا ما يكون ثابت إلى جانب مجموعة من الأسعار تنطبق على الأنواع الأخرى المختلفة من الأوراق المالية القابلة للتغير من حيث قابلية إعادة الخصم حيث إن البنك المركزي يستعمل التميز في سعر إعادة الخصم للأوراق التجارية بهدف دعم القطاعات الاقتصادية المرغوب في دعمها مثلا ان يقوم البنك المركزي برفع أسعار إعادة الخصم للأوراق التجارية للمصارف التي تدعم القطاعات ذات التوجه الاستهلاكي وخفض هذه الأسعار للمصارف التي تدعم القطاعات ذات التوجه الإنتاجي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وإشراك البنك المركزي في ذلك (ثاميدي، ٢٠١٢: ١١).

#### ج. الأدوات الاخرى:

١. **الإقناع الأدبي:** تعتبر هذه السياسة من اسلحة البنك المركزي في توجيه المصارف التجارية ذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة الموجهة منها للمضاربة اذا ما رات في ذلك خطرا على الاقتصاد القومي ويأخذ هذا التوجيه اشكال عدة كالمذكرات (الدوري والسامرائي، ٢٠٠٦: ٢١٨) وهي تكون مجموعة ضوابط لا تصدر بها قرارات رسمية من قبل البنك المركزي بل تبلغ بها المصارف التجارية بصورة دورية على شكل توجيهات وملاحظات ينبغي مراعاتها خلال مدة معينة لتجنب حدوث مشكلة معينة أو الحد من توجهات ظهرت بوادرها يمكن أن يؤدي التماذي فيها الى نتائج وتأثيرات غير مرغوب فيها في بعض البنوك المركزية (ثاميدي، ٢٠١٢: ١١).

٢. **سعر الصرف:** سعر الصرف يستخدم من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجي، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لتحسين ميزان المدفوعات و يرفع سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه تقليص الاستيرادات من الخارج (سالم، ٢٠١٨: ٢٢).

٣. أسلوب العمل المباشر: مجموعة من الإجراءات القسرية متضمنة العقوبات الجزائية التي يفرضها البنوك المركزية على بعض البنوك التجارية في حالة عدم تطبيقها المحددات التي تنص عليها التعليمات والقوانين المنظمة للنشاط المصرفي، الوسيلة هذه تعد ذو فاعلية كبيرة من أجل توجيه الانتماء لكن تطبيقها بشكل كبير قد يولد رد فعل غير مرغوب فيه بالنسبة لإدارات المصارف، ويعتمد استخدام هذه الأداة على طبيعة الاسواق المالية في الدولة فكلما كانت الاسواق المالية متطورة كلما قل استخدام هذه الاداة لذلك فإن هذه الاداة تستخدم بنسبة اكبر من الأدوات الأخرى في البلدان النامية لعدم توفر اسواق مالية متطورة فيها (ثاميدي، ٢٠١٢: ١١).

**ثالثاً. مفهوم النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي ذو اهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية لأي دولة، ولهذا ركز عليه الفكر الاقتصادي منذ كتابات المدرسة الكلاسيكية، وقد برز موضوع الدورات الاقتصادية مع مجيء الفكر الكينزي الذي لغى فكرة التشغيل الكامل للاقتصاد مرتكزا على تطورات النشاط الاقتصادي على المدى القصير ليظهر بعد ذلك الجدل حول أولوية السياسة الاقتصادية ما بين التركيز على تطوير النشاط الاقتصادي على المدى الطويل أو التركيز على الحد من تقلباته على المدى القصير (كريم، ٢٠١٥: ٢٨)، نمو الاقتصادي يعرف بأنه زيادة الدخل الحقيقي بشكل مستمر في الأجل الطويل وهذه الزيادة في الدخل يعني زيادة في النمو وتعتبر زيادة بالنسبة للاقتصاد الوطني كحركة تصاعدية للمقادير الاقتصادية كالناتج المحلي، وهذه الحركة تؤثر بشكل رئيسي على ظروف الإنتاج مثل زيادة الاستثمار وإدراج التطور التقني وإشراك اليد العاملة المؤهلة، كما يمكن تعريفه على أن النمو الاقتصادي يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في توفير السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة بحيث يكون مصدر هذا التوفير محلي أو خارجي.

كما يعرف بأنه الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي أي أنه يشير لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع وهذا لا يعني مجرد زيادة الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسين يتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي (زين الدين، ٢٠١٣: ٦٨)، إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذلك تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير وعلى هذا الأساس، يعرف فيليب بيرو بأنه الارتفاع الذي سجل خلال مدة عادة تكون سنة أما كوسوف فيقول أن النمو الاقتصادي هو المتغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي ويؤكد بونه أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية توسع اقتصاد تلقائي (احمد، ٢٠١٦: ٤٦).

**رابعاً. علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي:** لقد وجه التركيز خلال العقود الخمس الماضية على الدور الذي يمارسه النظام المالي كمحدد من للنمو الاقتصادي لذا اهتم العديد من الباحثين والخبراء بطبيعة هذه العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي حيث يرى النقديون أن التغيرات في عرض النقد هو السبب الرئيسي لأحداث تقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأمد القصير وحدثت تقلبات الأسعار في الأمد الطويل، وبالتالي إن التغيرات في المستوى العام للأسعار يمكن معالجته من خلال التحكم في عرض النقدي حيث انه اذا ارتفع المستوى العام للأسعار يرى انصار النظرية النقدية أن الحد من عرض النقد يكبح الزيادة في الإنفاق، ويحدث العكس في حالة الركود الاقتصادي، لأن ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى الناتج المحلي من السلع والخدمات وليس الأسعار.

بينما يرى انصار المدرسة الكينزية أن الاقتصاد في حالة التشغيل الغير الكامل بحاجة إلى اضافات محددة في الطلب الكلي إما عن طريق الإنفاق الحكومي أو زيادة عرض النقد، مما يدفع

إلى زيادة الطلب الكلي الفعال وبهذا يمكن أن ينقل الاقتصاد من حالة التشغيل غير الكامل إلى التشغيل التام أما في حالة التشغيل الكامل يرى كينز أن الأفراد يميلون إلى الاكتناز بحيث لا تكون هناك زيادات في عرض النقد لذا اقترح كينز في هذه الحالة زيادة معدلات الضرائب ورفع أسعار الفائدة لكي ينخفض الطلب على الاستثمار وينخفض معه الإنتاج (كلاش واخرون، ٢٠٢٠: ٢٨١-٢٨٢).

#### خامساً. الدراسات السابقة:

١. دراسة (طاوس، ٢٠١٥) استهدفت الدراسة الى تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداة الاقتصاد الوطني الجزائري نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي وسعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها لتصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2000-2010) وتوصلت الدراسة الى ان المساواة في مستوى النمو بين الدول المتقدمة والنامية لا يمكن أن يتحقق في الغد القريب، باعتبار أن الأولى تواصل التقدم، والثانية تحتاج لعامل الزمن لتكوين محددات النمو الناقصة، على الرغم من أن معدلات النمو في الدول الفقيرة أكبر منها في الدول المتقدمة.
٢. دراسة (البلعزي وسليم، ٢٠١٨) وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد الليبي للفترة 1981-2016، وتم ذلك باستخدام اختبار Johansson للتكامل المشترك، واهم ما توصلت اليها الدراسة وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي.
٣. دراسة (عوض والمحادين، ٢٠١١) تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر التطور النقدي على النشاط الاقتصادي في الأردن وتم تطبيق اختبار جرينجر (Test Causality) للسببية، وايضا استخدام النموذج القياسي الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس أثر المتغيرات النقدية في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن ان النموذج الديناميكي أوضح وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
٤. دراسة (كلاش واخرون، ٢٠٢٠) هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في دولة الجزائر خلال الفترة 1974-2000 في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية واهم ما توصلت اليها الدراسة هي وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي وكل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والتضخم، بينما معدل إعادة الخصم والعرض النقدي بمفهومه الواسع فعلاقتها عكسية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما في المدى القصير فكانت هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وكل من التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعلاقة طردية بين النمو وكل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع ومعدل إعادة الخصم.
٥. دراسة (محمد، ٢٠١٨) وهدفت الدراسة الى دراسة فاعلية تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية الكلية معبرا عنها بالنمو الاقتصادي، وتم الاعتماد على سلسلة زمنية للبيانات المتعلقة بعرض النقود في العراق ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي للفترة 1990-2014، وذلك باستخدام سببية Granger واختبار الانحدار الذاتي (VEM)، وتوصلت الدراسة الى استنتاج مفاده ان نتائج تحليل السلاسل الزمنية الناتج المحلي الاجمالي GDP، وعرض النقود الضيق، انها غير مستقرة في مستواها، ولكنها مستقرة في فروقها الاولى، وأوضحت النتائج عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

## المبحث الثاني: الجانب القياسي

أولاً. وصف النموذج القياسي: تم بناء النماذج القياسية لهذه الدراسة استناداً للنظرية الاقتصادية التي بنيت على أساس ان السياسة النقدية تؤثر على الاقتصاد ونشاطه للبلدان من خلال مضاعفات هذه السياسة وقد اثبت ذلك من خلال العديد من الدراسات وبغية تحقيق الهدف المطلوب تم الاعتماد على بعض الأساليب والاختبارات والنماذج القياسية ذات الصلة بالسلاسل الزمنية للوقوف على حقيقة بيان أثر هذه المتغيرات او ادوات السياسة النقدية على الاقتصاد ونموه في العراق والمقارنة بينهما.

ثانياً. تحديد متغيرات الدراسة: تم استخدام ثلاث متغيرات في هذه الدراسة بواقع متغيرين مستقلين تمثلان اداتين من ادوات السياسة النقدية وهما:

MS = عرض النقد.

EXCH = سعر الصرف.

ومتغير تابع متمثل بـ:

GDP = الناتج المحلي الاجمالي والذي اخذ كمعبر عن النمو الاقتصادي، وتم جمع البيانات عن متغيرات الدراسة من الموقع الرسمي للبنك الدولي للفترة الزمنية (2005-2019) كما هي متاحة في الملحق (١).

ثالثاً. التحليل القياسي لآثر متغيرات السياسة النقدية على الاقتصاد العراقي:

١. اختبار الإستقرارية لديكي فولر: يعد الإستقرارية شرطاً مهماً في السلاسل الزمنية وتحليلها اذ انه لا بد ان تكون السلسلة الزمنية مستقرة كي نصل إلى النتيجة السليمة والمنطقية لهذا سيتم الاعتماد على اختبار ديكي-فولر لبيان مدى استقرارية المتغيرات محل الدراسة.

الجدول (٢) نتائج اختبار الإستقرارية ديكي فولر-العراق

Intercept and trend	Prob	Intercept	Prob	المتغيرات	الإستقرارية
-4.210	0.0257	-4.030	0.0095	GDP	المستوى
-1.755	0.0756	-4.603	0.0137	MS	الفرق الاول
-3.855	0.0515	-4.172	0.0092	EXCH	المستوى

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

يوضح الجدول ٢ نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة والتي تشمل GDP و MS و EXCH ويتبين من النتائج المدرجة في الجدول ان المتغير GDP و EXCH مستقران عند المستوى حيث ان قيم Prob المحسوبة هي اقل من 0.05 في المقطع واقل من 0.10 عند المقطع والاتجاه اما المتغير MS فهو مستقر عند الفرق الاول في المقطع والاتجاه وان قيم Prob المحسوبة هي اقل من 0.05 في المقطع واقل من 0.10 في المقطع والاتجاه بالتالي السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات محل الدراسة متكاملة وبالتالي تم رفض فرضية العدم وقبلت البديلة والتي نصت على ان السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة ومعنوية احصائية ولأنه يوجد فرق في مستوى الإستقرارية حيث ان متغيرات النموذج مستقرة في المستوى والفرق الاول ولا توجد متغيرات مستقرة في الفرق الثاني فيمكن تطبيق نموذج ARDL.

٢. اختبارات التكامل المشترك بطريقة نموذج ARDL: النتائج المدرجة في الجدول (٣) والذي يوضح نموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات النموذج ومنه ان معامل تصحيح الخطأ GDP(-1) \* كانت

ذات قيمة سالبة والتي بلغت 1.176194- وهي اقل من 5% اي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع والذي يتمثل بـ GDP، كما ويتبين ان القيمة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ تبين سرعة عودة GDP إلى القيمة التوازنية في الاجل الطويل في كل مرة تحدث اختلال في التوازن من الفترة (t-1) تقدر ب (-1.17) وان هذا يعد معدل تكيف مرتفع نوعا ما اي ان GDP يعود الى حالة التوازن في الاجل الطويل في مدة اقل 2.17 السنة.

الجدول (3): نتائج اختبار ARDL-العراق

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
علاقة قصيرة الاجل Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP (-1) *	-1.176194	0.290978	-4.042210	0.0019
EXCH**	0.004676	0.002165	2.159559	0.0537
MS**	0.063176	0.103951	0.607746	0.5557
Levels Equation				
علاقة قصيرة الاجل Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	0.003976	0.001547	2.570527	0.0260
MS	0.053712	0.087687	0.612543	0.5526
EC = GDP - (0.0040*EXCH + 0.0537*MS)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.450200	10%	2.17	3.19
K	2	5%	2.72	3.83
		2.5%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

هذا يدل على انه في المدى القصير متغير EXCH له تأثير معنوي على المتغير التابع GDP وذلك لان قيم Prob المحسوبة هي متقاربة من 0.05 اما المتغير المستقل والمتمثل بـ MS فليس له تأثير معنوي على المتغير التابع GDP وذلك لان قيم Prob المحسوبة هي اكبر من 0.05 اما في المدى الطويل فيتبين نفس الامر اي ان المتغير EXCH له تأثير معنوي على المتغير التابع GDP وذلك لان قيم Prob المحسوبة هي اقل من 0.05 اما المتغير MS فليس له تأثير معنوي على المتغير التابع GDP وذلك لان قيم Prob المحسوبة هي اكبر من 0.05، اما اختبار الحدود فيتبين ان قيمة  $F=5.450$  المحسوبة هي اكبر من قيمة  $F=5.3$  الجدولية عند مستوى 1% ويشير هذا الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

من خلال ما سبق نستدل ان المتغيرين المستقلين سعر الصرف و عرض النقد والذين اعتمدا كجزء من سياسة النقد للعراق تبين ان متغير سعر الصرف يؤثر بشكل معنوي على الاقتصاد في العراق ونموه والمتمثل بالنتائج المحلي وان هذا يتفق مع فرضية البحث الاولى، اما متغير عرض

النقد فانه لا يؤثر بشكل معنوي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق اي النمو الاقتصادي وبالتالي فان هذا لا يتفق مع فرضية البحث الثانية، كما اظهرت النتائج ان المتغيرات المستقلة فسرت 30% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع حيث بلغت قيمة  $R^2 = 0.30$ .

٣. اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول (٤): اختبار الارتباط الذاتي-العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.468211	Prob. F (2,9)	0.2806
Obs*R-squared	3.444073	Prob. Chi-Square (2)	0.1787

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10. باستخدام اختبار LM Test لبيان اجتياز النموذج للمشاكل القياسية حيث تبين بأن الأنموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة Prob F(2,9) وهي اكبر من 0.05 وللتأكد من أنه لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي تبين ان قيمة Prob. Chi-Square (2) وهي ايضا اكبر من 0.05 اي اننا نقبل العدم والتي تنص على تجانس البواقي وعدم ارتباطها ذاتيا.

٤. اختبار عدم تجانس التباين:

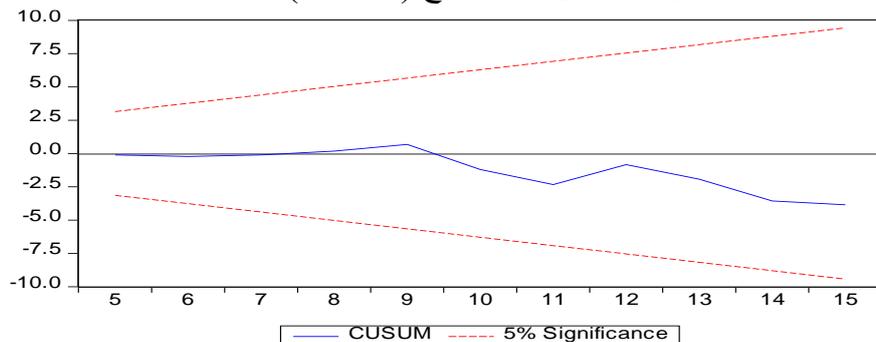
الجدول (٥) عدم تجانس التباين-العراق

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.200909	Prob. F (1,11)	0.6627
Obs*R-squared	0.233178	Prob. Chi-Square (1)	0.6292

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 باستخدام اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH تبين بان النموذج المقدر لا يعاني مشكلة عدم تجانس التباين حيث ان قيمة Prob. F (2,9) والبالغة 0.662 و Prob. Chi-Square (1) البالغة 0.692 هما أكبر من 0.05.

٥. اختبارات الاستقرار الهيكلي:

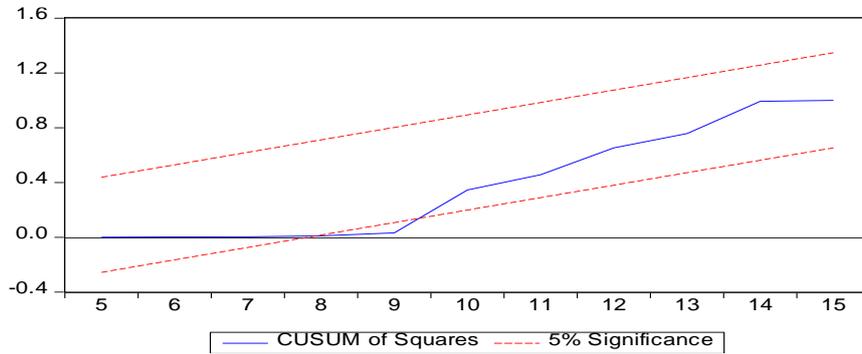
أ. استقرارية معاملات النموذج: لكي يتم التأكد من ان البيانات المستخدمة في الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية وبالأخص معاملات العلاقة في الاجل الطويل والقصير خلال الفترة المحددة للدراسة في تقدير أنموذج (ARDL) هنا تم استخدام اختبار (CUSUM) حيث يتبين من الشكل البياني ان المعلمات المقدره ثابتة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 عبر الزمن اي ان المعلمات المقدره مستقرة وهذا يعكس دقة نموذج (ARDL).



الشكل (١): استقرارية معاملات النموذج-العراق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

ب. اختبار استقرارية النموذج: باستخدام اختبار (CUSUM squares) يتبين من الشكل البياني ان النموذج المقدر ثابت الى درجة كبيرة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 عبر الزمن وان الأنموذج يشهد الخروج عن المسار طويل الاجل اي الحدود الحرجة (بمعنى عدم استقرارية النموذج) (break point) النصف الثاني من عام 2008 والنصف الاول من عام 2009 وان هذا ليست فترة طويلة ومؤثرة بشكل كبير.



الشكل (٢): استقرارية النموذج-العراق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.  
الاستنتاجات والمقترحات  
اولاً. الاستنتاجات:

١. ان السياسة النقدية وبرغم من انها واحدة من اهم السياسة الاقتصادية والتي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد وخاصة النمو الا انها لا تزال محدودة الأثر في العراق.
٢. ان الاستقرار النسبي في سعر الصرف للدينار العراقي جعله عاملاً مساهماً في تحقيق النمو الاقتصادي بينما تسببت تقلبات عرض النقد في رفع معدلات التضخم والذي أثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي.
٣. السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة في العراق مستقرة ومعنوية احصائية في المستوى والفرق الاول ولا توجد متغيرات مستقرة في الفرق الثاني.
٤. ان النمو الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي يتأثر بمتغير سعر الصرف وان متغير عرض النقد لا يؤثر بشكل معنوي على النمو الاقتصادي.
٥. ان عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي عمل على اضعاف قدرة الاقتصاد العراقي على تحمل الصدمات فقد تبين ان قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (-1.17) أي ان يعود الى GDP الى حالة التوازن في الاجل الطويل في مدة اقل من 1.17 سنة في العراق.
٦. ان متغيري سعر الصرف وعرض النقد فسرت ما يقدر ب 30% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي.

#### ثانياً. المقترحات:

١. العمل على تفعيل الحقيقي للسياسات الاقتصادية وخاصة منها النقدية من خلال اسس ومبادئ موضوعية وعلمية دون التطرق في الحسابات السياسية حيث يعاني من اضطرابات سياسية شديدة تعيق الكثير من برامج تحقيق رفع معدلات النمو الاقتصادي.
٢. العمل على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتكاملان بعضهما وتساهمان في رفع النمو الاقتصادي.

٣. العمل على اصلاح النظام المصرفي باعتباره أحد اهم ركائز تطبيق السياسة النقدية في العراق.  
٤. العمل على تحقيق التنوع الاقتصادي ذلك للتخفيف من الصدمات التي يتعرض له الاقتصاد العراقي مع كل اضطراب يحدث في السوق النفطي وبالتالي يوتر على الوضع الاقتصادي بشكل كبير.  
المصادر

#### أ. الوثائق الرسمية:

١. بيانات من مؤشرات صندوق النقد الدولي للاقتصاد العراقي.

#### ب. الرسائل والأطاريح:

١. إسرائ محمد عمر سالم، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في السودان للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان، رسالة ماجستير منشورة، ٢٠١٨.
٢. باب الله حليلة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ٢٠١٩.
٣. بوددخ كريم، أثر السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١-٢٠١٤، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، اطروحة دكتوراه منشورة، ٢٠١٥.
٤. جنين محمد صالح ثاميدي، دور السياستين المالية والنقدية في الإصلاح الاقتصادي للفترة (١٩٩٠-٢٠٢١) العراق حالة دراسية، جامعة دهوك، فاكولتي القانون والإدارة سكول الإدارة والاقتصاد، اقليم كردستان، العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٢.
٥. زرق سيد احمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، ٢٠١٦.
٦. صالح طاموس، مدى فعالية السياسية النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، ٢٠١٥.
٧. كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تلمسان، الجزائر اطروحة دكتوراه منشورة، ٢٠١٣.
٨. ملازم زين الدين، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية ١٩٩٠-٢٠١٢، جامعة ٨ ماي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، ٢٠١٣.

#### ج. البحوث والمنشورات:

١. مجيب حسن محمود، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق، دراسة منشورة في مجلة جامعة جيهان-اربيل، العدد الخاص بالمؤتمر الدولي الثاني، اقليم كردستان، العراق، حزيران، ٢٠١٨.
٢. طالب عوض ومالك ياسين المحادين، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد ٣٨، العدد ٢، ٢٠١١، الجامعة الأردنية، ٢٠١١.

٣. د. مصطفى بالعزي وسالم بن سليم، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة ١٩٨١-٢٠١٦، مجلة الدراسات الاقتصادية والسياسية، المجلد ٣٨، العدد ١٢، ٢٠١٨، جامعة زاننين، ليبيا، ٢٠١٨.

الملحق (١):

IRAQ			
YEAR	GDP	EXCH	MS
2005	4.400617	1472	3.706584
2006	10.1582	1467.417	33.80054
2007	1.377598	1254.567	37.10527
2008	8.228107	1193.083	35.21507
2009	3.379299	1170	26.70399
2010	6.402565	1170	31.20627
2011	7.546471	1170	20.69449
2012	13.93643	1166.167	4.169426
2013	7.6	1166	15.96707
2014	0.7	1166	3.884169
2015	2.477665	1167.333	-9.09959
2016	15.21246	1182	7.02625
2017	-2.49464	1184	2.642614
2018	-0.56362	1182.75	2.72858
2019	4.40091	1182	2.76875